

هو العليم

نظرة في تشريعات الدين وبيان فطريتها ووحدتها في أديان الله

الهيئة العلمية في موقع المتقين

ذو القعدة ١٤٣٧هـ

المحتويات:

- ٢ نظرة في تشريعات الدين وبيان فطريّتها ووحدتها في كلّ الأديان
- ٣ تشريع النكاح وحرمة اللواط والزنا
- ١٠ حرمة شرب الخمر
- ١٦ حرمة الربا
- ١٩ معنى فطريّة هذه التشريعات وكيفية اعتبارها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله ربّ العالمين،
وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين،
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

نظرة في تشريعات الدين وبيان فطريّتها ووحدها في كلّ الأديان

مع أنّ أحكام الشرع و قوانينه التي وضعت على أساس الفطرة هي أحكام اعتباريّة وضعتها منوط باعتبار الشارع، لكنّه اعتبار لا يتخطّى قيد شعرة مكانه الواقعيّ و الحقيقيّ، و قد استمدّ اعتباره هذا على أساس الاحتياجات التكوينيّة للإنسان و إيصاله إلى أعلى درجات الكمال الحقيقيّ و الوجوديّ، فلا معنى على هذا لأن يكون أمرٌ ما حلالاً في شريعة معيّنة و حراماً في أخرى.

تشریح النکاح وحرمة اللواط والزنا

فالنكاح و الزواج و النکاح مثلاً هو أمر فطريّ أمضاه الشرع و أقرّه، و انسجم التشريع فيه مع التكوين. في حين أنّ العلاقة الجنسية بين الجنس الواحد أمر غير فطريّ، حرّمه الشرع و عيّن له العقوبة الصارمة، و نجد أنّ أمر التشريع و هو الحرمة قد انطبق على التكوين و هو المنع:

﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ

بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ، إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً
مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾. (١)(٢)

فاللواط و هو العلاقة الجنسية بين جنس الرجال
يوجب قطع سبيل الزواج، و يستتبع المقت، و العدوان و

(١) الآيتان ٨٠ و ٨١، من السورة ٧: الأعراف.

(٢) نظرة على مقالة بسط و قبض نظرية الشريعة، ص: ٢٤٥ - ٢٥٥

الإسراف، لذا فقد عُدَّ ممنوعاً و حراماً و قبيحاً في هذه الآيات، و لا اختصاص لهذا الأمر بشريعة دون أخرى، لأنّه مخالف لمسيرة التكوين و لمصالح الفرد و المجتمع، و مخالف للسنة الإنسانية و القانون الفطريّ و الإلهيّ، لذا فقد اعتبر الشارع المقدّس حرمة عامّة و مطلقة في كلّ مكان و زمان و في كلّ شريعة.

و هذا العمل ينطوي على قدر من القبح بحيث تمتنع منه الحيوانات، إذ لا يُشاهد مثيله في أحد منها، حتّى القرد يهرب منه و يشمئزّ و ينفر. و ينبغي هنا ملاحظة درجة قبح و وقاحة لوردات مجلس الأعيان الإنجليزيّ - الذين يعتقد رئيسهم حسب نظريّة داروين أنّه من نسل القرد - في

إعلانهم إباحة فعل قوم لوط الشنيع هذا، بحيث لم يُعهد
عن الأقسام التي سبقت قوم لوط أن دنسوا أنفسهم به؛ هذا
المجلس الذي يفضّل الآراء المرفوضة لبرتراند راسل
الذي سقط من المسيحية إلى حضيض الإلحاد، وآراء
فرويد اليهودي على تعاليم السيّد المسيح على نبينا وآله و
عليه السلام، فيصدر مصادقته على قانون اللواط، ثمّ
ينهمكون بارتكابه في مجالسهم و محافلهم المنكرة. قَبَّحَهُمُ
اللَّهُ وَ مَا عَمِلُوا وَ مَا اسْتَتُّوا، وَ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنُوا
قَاطِعاً لِنَسْلِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

إنّ فطرة الإنسان تستدعي زواج الرجل و المرأة
الذين ينجذبان إلى بعضهما وفق السنّة الإلهية المودعة في

وجودهما، كما يجذب قطبا الكهربائيّة الموجب و السالب
أو مركزا الفعل و الانفعال لبعضهما، فتتعقد بالشرارة
الإلهيّة النطفة في الرحم، و ينشأ منها إنسان هو خليفة الله
فيطأ بقدمه ساحة الوجود.

فقولوا بربّكم وفق آية سنّة، و على أساس آية خاصيّة
يتمّ جماع الرجال للرجال، أو النساء للنساء؟! غير أن يشبها
اجتماع قطبين موجبين أو قطبين سالبين، أو اجتماع نوعين
للفاعليّة المحضة أو نوعين للقابليّة المحضة؟ و أيّ شيء
سيوجب غير البعد و الابتعاد عن بعضهما، و غير تسبب
النفور والضجر و الملل و المفاسد و الأضرار الجانبية
التي لا تعدّ و لا تحصى؟

و قد قال آية الله العلامة الطباطبائيّ قدّس الله نفسه
في المقالة السادسة من «أصول الفلسفة» تحت عنوان
«الفطرة الإنسانيّة حكم يتكوّن بإلهام الطبيعة»:

إنّ حرّيّة الإنسان باعتبارها موهبة طبيعيّة هي في
حدود هداية الطبيعة، و بالطبع فإنّ هداية الطبيعة مرتبطة
بالتجهيزات التي تمتلكها البنية النوعيّة. و على هذا فإنّ
هداية الطبيعة (الأحكام الفطريّة) ستحدّد بالأعمال التي
تنسجم مع أشكال و تركيبات التجهيزات البدنيّة.

فنحن لا نجيز مثلاً آية رغبات جنسيّة تتمّ بغير طريق
الزواج (سواء كانت بين رجل و رجل، امرأة و امرأة، رجل

و امرأة من غير طريق الزواج إنسان مع غير الإنسان،
إنسان مع نفسه، تناسل من طريق غير طريق الزواج).

و لن نشجع التربية الاشتراكية للأطفال، و إلغاء
النسب و الوراثة، و إبطال الأصول و الأعراق و غير ذلك،
لأنّ البنية المرتبطة بالزواج و التربية تتعارض مع هذه
المسائل.^(١)

و يتضح من هذا البيان مدى الخطأ الفاحش الذي
ارتكبه مَنْ عدّ و طء الغلام مباحاً، كما فعل أتباع المالكية
تبعاً لرأي إمامهم مالك بن أنس، و كيف انغمروا في ورطة

(١) «أصول فلسفه و روش رنالیسم» (أسس الفلسفة و المذهب الواقعي) ج ٢، ص ١٩٩ و ٢٠٠، الطبعة الأولى، الناشر الشيخ محمّد الأخوندي.

مُهَلِكَةٌ؛ لمخالفتهم سنّة التكوين و الفطرة من جهة، و
حكم الكتاب و الشريعة من جهة أخرى.^(١)

و مع أنّ الزنا ليس كاللواط في مجانبة سبيل البذر و
التناسل و لهذا السبب فإنّ عقوبته أخفّ من حدّ اللواط،
لكنّه مع ذلك يمتلك قبحاً فطرياً بلحاظ حفظ النسب و
الأولاد، و تبعاً للغيرة التي وهبها الله للرجال على عرضهم
و ناموسهم. و قد حرّم الزنا في جميع الشرائع، بل إنّّه كان
يعدّ من الأمور الشنيعة و القبيحة عند الأقاليم الهمجيين و
الصحراويين قبل التشريع، بل حتّى عند الهاديّين

(١) [نظرة على مقالة بسط و قبض نظرية الشريعة، ص: ٢٥٦ - ٢٥٨]

والطبيعيين من منكري الخالق و منكري الوحي و النبوة و
الشرائع.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَّ سَاءَ

سَبِيلًا﴾. (١) (٢)

حرمة شرب الخمر

كما أنّ استعمال الخمر و المسكر رجس أيضاً و من
عمل الشيطان، فكيف يمكن أن يكون حلالاً في شريعة ما
و حراماً في أخرى؟!!

أيمكن إباحة المسكرات التي تزيل العقل، فتجعل

الإنسان في صفّ المجانين؟!!

(١) السورة (١٧) الإسراء، الآية ٣٢.

(٢) [نظرة على مقالة بسط و قبض نظرية الشريعة، ص ٢٦٤]

إنَّ الناسَ يفضّلون الابتلاءَ بأشدّ الأمراضِ كالسلِّ و
السرطانِ و البرصِ و الجذامِ و العمى و الشللِ على
الإصابة بالجنون، فإنسانيّة الإنسان بعقله لا بشيءٍ آخر، و
الإنسان بلا عقل أسفل و أرذل من جميع الحيوانات و
الوحوش.

كما أنّ تأثير المسكر على الإنسان هو سوقه إيّاه
للجنون، فما الفرق بين الجنون الدائميّ و الجنون المؤقت؟
أفيمكن في هذه الحالة اعتبار المسكر خارجاً عن
شروط الحليّة و الحرمة؟ أو الحكم بحليّته؟

لقد قلنا^(١) إنَّ الأحكام الفطريَّة هي الأحكام التي تعدّ
واسطة لنيل الكمال، و سير الإنسان إلى أعلى درجات
الإنسانيَّة؛ أفشرب الخمر له ميزة كهذه؟ أو هل يسير
السكّير دوماً في طريق مدارج و معارج الكمال؟

أو يطوي الطريق المطلوب للكمال رجل مخمور لا
يفرّق بين زوجته و أخته و أمّه، فيشاركهنّ فراشه؟

أو يعدّ الرجل المخمور الذي يقذف طفله حال
غضبه من الشرفة إلى ساحة المنزل إنساناً؟

أيعدّ إنساناً الرجل السكران الذي تكتنفه الخيالات
المشوّهة و المموّهة، فيتخبّط في عالم الأوهام و الخيالات،

(١) [انظر: بحث الفطرة و الشريعة (١) على موقع المتقين]

بحيث يتصوّر قلم الكتابة نخلة عالية، و ساقية الماء بحراً
يباباً؟

كلّاً بالطبع، فشرّب الخمر من أسوأ المسائل
المعاكسة للفطرة و السنّة الأدميّة، فهو يهوي بالإنسان و
يحرّمه من جميع المزاييا و الحظوظ.

أيعقل أنّ السيّد المسيح على نبينا و آله و عليه الصلاة
و السلام قد قام بتحليل هذه الهادّة الخبيثة و هذا الشيطان
الرجيم؟

إنّ أغلب المسيحيّين بما فيهم الكاثوليك و
البروتستانت يمتسون الخمر و يعتبرونها دم عيسى!

فيا للعجب! كم يحتوي بدن السيّد المسيح من الدم
بحيث ينقضي على صعوده إلى السماء بما يقرب من ألفي سنة
و لا زال نصارى العالم يحتسون من دمه فلا ينفد و لا
ينضب؟!!

كلّا و حاشا، فلا السيّد المسيح شرب الخمر، و لا أُمَّة
المصطفاة، و لا حُلَّت الخمر في كتاب الإنجيل السماويّ،
و لا أجاز المسيح لحوارييه شربها يوماً.

لقد أبطل المرمنيّون وهم أمريكيّو الأصل من غير
المهاجرين و المقيمين هناك؛ و الساكنون في ولاية إيتازونا
أساس الكاثوليك و البروتستانت، و قالوا بحرمة الخمر و
شربها، و عدّوا من الخطأ نسبة السيّد المسيح إلى شرب

الخمر، فقد كان يشرب عصير العنب، فأساءوا بعد ذلك الاستفادة من هذا العمل فنسبوا إليه شرب الخمر.

تشير الآيات القرآنيّة بصراحة و بألفاظ و عبارات واضحة إلى أنّ شرب الخمر من الخبائث، و أنّها رجس من عمل إبليس و تليسه على الناس، أشاعها بينهم لإيقاع العداوة و البغضاء بينهم، ولصدّهم عن ذكر الله و الصلاة و التضرّع لمقام عزّه و قطع طريق العبوديّة للخالق:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَ

الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَ الْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ وَ يَصُدَّكُمْ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ، وَ أَطِيعُوا اللَّهَ

وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ اخْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا إِنَّمَا
عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١﴾.

حرمة الربا

و يعدّ الربا من المصاديق و الأحكام المعاكسة
للفطرة بشكل واضح و بيّن، و يتضمّن معناه الاستفادة
المجانّيّة و بلا عوض من جهود الناس و أتعابهم، فهو في
الحقيقة يمثّل استخدام الشخص المظلوم و تسخيره لخدمة
الشخص الظالم المتجاوز، فالشخص المرابي يأخذ فائدة
مقابل لا شيء، إذ عند استرداده القرض الذي أقرضه، فما
معنى أخذه الزيادة عليه؟! خلافاً للبيع و الشراء اللذين
يمثّلان حصول منفعة أزاء عمل معين، و في الحقيقة فإنّهما

(١) الآيات ٩٠ إلى ٩٢، من السورة ٥: المائدة.

يمثلان حصول منفعة مقابل صرف عمر بذله البائع في تهيئة الاجناس المعيّنة و عرضها.

و نلاحظ لهذا أنّ الشخص المشتري لا يحسّ بالقلق و الضجر بالفطرة والوجدان حين يشتري شيئاً مع علمه بأنّ البائع ينتفع ببيعه منه، على العكس من الشخص المستقرض الذي يحسّ بالضجر والملل و القلق تجاه الزيادة التي يتقاضاها منه المقرض، فكأنّها قرعته قارعة أو ألمّ به خطب، و لو كانت الزيادة طفيفة و تافهة، و هذا لا يحصل إلاّ بإحساس الشخص المقرض عند سداده للزيادة بإجباره على ذلك و قهره عليه، لا فرق في هذا الأمر وفق أيّ مذهب و نظام تمّ؛ و هو معنى كون جميع أقسام

الربا و تصريف النقود و فوائد البنوك أمراً غير فطريّ، بل معاكساً للفطرة، و لو كانت الفائدة المستحصلة في أدنى مراتبها.

لقد حوّل مرابو العالم و البنوك الدنيا إلى سوق للاستثمار و الاستعمار و الاستهلاك و الاستعباد، وهو أقسى و أشدّ ألف مرّة ممّا كان يحصل في زمن الرقّ و العبوديّة و شراء و بيع الغلمان و الجوارى، فذاك كان يحصل لفئة و طبقة خاصّة و في موارد معيّنة محدودة، و هذا يمثل ابتلاع جميع العالم و مصادرة جهود الشيخ و الشابّ و

الرجل و المرأة و الأمر و المأمور و الرئيس و المرؤوس
و صاحب العمل و الموظف بلقمة واحدة.....^(١)

معنى فطرية هذه التشريعات وكيفية اعتبارها

فهذه الأحكام التي تمّ اعتبارها بإرادة الله و نظره
فاقت في إحكامها و متانتها كلّ أمر آخر، و كانت أكثر
توفيقاً و نجاحاً في إيصال الإنسان إلى الهدف الأصليّ
للخلقة، لأنّها تنطبق مع حكم العقل و حكم الشهود و
الوجدان. و معنى الاعتبار أنّ المعتبر و هو الله سبحانه قد
قرّرها و عينها بلحاظ الهيكل البنيويّ و القوى الماديّة و
الطبيعيّة، و برعاية الأمور النفسيّة و الروحيّة للإنسان،
بعيداً عن ذرّة من الحقد و الحسد و إعمال الغرض و لحاظ

(١) [نظرة على مقالة بسط و قبض نظرية الشريعة، ص: ٢٧٠-٢٧٢]

النفع الشخصي و الفائدة الذاتية، فقد حُسبت جميع
المصالح و المفسد، و أسباب النجاة و الفوز و عوامل
الهلاك و الشقاء، بأدق الحسابات و أعمقها و أكملها، ثم
جُعل الحكم تبعاً لهذه النظرة؛ أشبه بطبيب حاذق يعاين
مرض المريض و يطالعه و يناقش جوانبه و سوابقه و
لواحقه، و يجري المقارنات، و يراعي الظروف الزمانية و
المكانية و الأمور الوراثة، ثم يعتبر بعد تشخيص المرض
دواءً له. فهذا الاعتبار يقابل الحقيقة، أي يقابل الخارج و
الخارجية، أي حكم و نظر.

فنظر الطبيب هو نظر الشخص المعترف، و هو الذي
يعتبر الأدوية الفلانية في وصفة الدواء التي يعطيها
للمريض.

ثم إن المريض الذي يمثل مرضه أمراً حقيقياً، يعمل
بالنظرية الاعتبارية للطبيب، فيستعمل الدواء و يشفى في
النتيجة، و الشفاء بدوره أمر حقيقي.

و من ثم فإن اعتبار نظرية الطبيب، أي تقييم هذا
الدواء وفق نظره، هو أمر صحيح و كامل جداً ليس فوقه
شيء، إذ يستحيل أن يصف الطبيب في هذه الحال دواءً
خلافاً لنظريته بخصوص هذا المريض، كأن يصف مثلاً
دواءً يعاكسه، و إلا لدفع بالمريض إلى حافة الهلاك، و لما

سَمِّيَ آنذاك بالطبيب، بل وجب تسميته بالقاتل و المفسد
و الجاني.

فالطبيب يقضي عمره في الدراسة و التحصيل و إجراء
التجارب ليكون ماهراً في فنّه، و ليؤيّد بنظره هذا الاعتبار
بشكل صحيح، فلا يمكنه تحطّي هذا الاعتبار القائم به مائة
في المائة أو تجاوزه. لذا، فإنّ قضاء عمر في مشقّة الدراسة و
التعلّم و التعليم، والسهر في خفارة المستشفيات - و هي
كلها أمور حقيقيّة - كان من أجل حصول و إيجاد هذا الأمر
الاعتباري.

أمّا اعتبار الخالق الحكيم فهو من الصّحة و الصواب
و مطابقة المراد، بحيث ينبغي القول حقّاً إنّهُ يفضل آلافاً
من الحقائق، لأنّه مفتاح جميع أنواع السعادة و كمال الحظّ.

و لقد بيّن العلامة آية الله الطباطبائيّ قدّس الله سرّه
الشريف هذه الحقائق مفصّلاً في المقالة السادسة من
«أصول فلسفة و روش رئاليسم» (أسس الفلسفة و
المذهب الواقعيّ)؛ كما بيّن بكمال الدقّة هذه الحقيقة في
تفسير الآية المباركة المتعلقة بالفطرة على النحو الذي
أوردناه^(١)....^(٢)

(١) [انظر بحث الفطرة و الشريعة (١) على موقع المتقين]

(٢) [نظرة على مقالة بسط و قبض نظرية الشريعة، ص: ٢٧٩]